اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة عمل وطنية تستهدف مؤسسات المجتمع المدني حول القضايا السكانية في تونس: تحديد الأسس لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية

تونس، 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2016

موجز

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس بتنظيم ورشة عمل وطنية تستهدف مؤسسات المجتمع المدني حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الأسس لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، في فندق بيلفيدير فراتي في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2016.

عُقدت هذه الورشة في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه، وتمحورت حول جلستين أساسيتين، إضافة إلى الجلسة الافتتاحية. تناولت الجلسة الأولى قضايا السكان والتنمية ذات الأهمية الوطنية الكبرى وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الإطار. كما ناقشت دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قضايا السكان والتنمية. واستعرضت القضايا السكانية ذات الأولوية الوطنية من منظار منظمات المجتمع المدني. ركزت الجلسة الثانية على تبادل التجارب الناجحة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية ومناقشة إمكانية وكيفية البناء عليها. وتمَّ عرض الخطوات اللاحقة لورشة العمل. اختُتمت الجلسة بتقديم ملخصٍ للنقاشات والتوصيات والخطوات المستقبلية.

حضر الاجتماع ممثّلون عن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، والإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس وجامعة الدول العربية، إضافةً إلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجالات السكان والتنمية.

مقدمة

1. قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس بتنظيم ورشة عمل وطنية تستهدف مؤسسات المجتمع المدني حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الأسس لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، في فندق بيلفيدير فراتي في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2016. عُقدت هذه الورشة في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه والذي يسعى إلى بناء القدرات الوطنية، بما فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للعمل معاً على دمج أولويات السكان في سياسات التنمية، وعلى وضع سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة وضمان متابعتها وتقييمها. ذلك أن ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع سياسات السكان والتنمية ما زال يشكل عائقاً واضحاً يحول دون تقدم قضايا السكان والتنمية في الدول العربية. يركّز المشروع بشكل خاص على خمس دول عربية من بينها تونس، من أجل ضمان تأثير أكبر على المستوى الوطني.

2. وتمحورت ورشة العمل حول جلستين أساسيتين، إضافة الى الجلسة الافتتاحية حيث تضمن كلٌ منها عروضًا ومناقشات حول مواضيع مختلفة. تناولت الجلسة الأولى قضايا السكان والتنمية ذات الأهمية الوطنية الكبرى وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الإطار. كما ناقشت نتائج وتوصيات ورشة العمل الوطنية الأولى[1] واستعرضت القضايا السكانية ذات الأولوية الوطنية من منظار منظمات المجتمع المدني. كما حلَّلت أسباب ضعف مشاركة هذه المنظمات في الورشة الوطنية الأولى، ودورها في تعزيز قضايا السكان والتنمية والآلية لتفعيل مشاركتها في المرحلة القادمة. وركزت الجلسة الثانية على تبادل التجارب الناجحة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية ومناقشة إمكانية وكيفية البناء عليها. وتمَّ عرض الخطوات اللاحقة لورشة العمل. اختُتمت الجلسة بتقديم ملخصٍ للنقاشات والتوصيات والخطوات المستقبلية.

3. أطلقت ورشة العمل التحضير لبناء تحالف بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والإعداد لمساهمتهم بشكل فاعل، في خطوة لاحقة من المشروع، في المشاورات الوطنية التي سوف ينتج عنها مسودة سياسات متعلقة بالأولويات المختارة.

أولاً- مواضيع النقاش

ألف- الجلسة الأولى[2]

4. استهل السيد أحمد عبد الناظر، خبير في قضايا السكان والتنمية في تونس، الجلسة الأولى بعرضٍ لدراسة حول "السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات"، يلخّص نتائج واستنتاجات وتوصيات الورقة الرئيسية للاجتماع والمعدة ضمن إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات

[1] ورشة العمل الوطنية الأولى حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، (6 و7 أيلول / سبتمبر، 2016).

[2] تجدر الإشارة الى أنَّ العروض التي قُدمت خلال هذه الجلسة قد سبق عرضُها ضمن ورشة العمل الوطنية الأولى حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، والتي عقدت في تونس يومي 6 و7 أيلول / سبتمبر، 2016. وكما لوحظ في التقرير الختامي لهذه الورشة (المرجع: الفقرة 3، ص. 2)، تمَّ الإجماع على ضرورة تنظيم اجتماع خاص بمؤسسات المجتمع المدني، وذلك في ظل المشاركة الضعيفة لهذه المنظمات في الورشة الأولى، بهدف إشراكها في العملية التشاورية حول القضية السكانية ذات الأولوية لتونس في هذه المرحلة، وتمهيداً لنشاطات المشروع اللاحقة.

سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية" التي تندرج ضمنه ورشة العمل هذه. ركَّز العرض على الإنجازات التي تحققت خلال العقود الأربعة الماضية للاستفادة منها وحسن توظيفها والبناء عليها، وكذلك على الفجوات والعقبات والتحديات التي يمكن أن تؤدي، ما لم يتمَّ التعاطي معها ومعالجتها بشكل سليم ووافٍ، إلى تهميش القضايا السكانية واختلال جهود التنمية. وتشمل النجاحات ما يلي: تحسّن الوضع الصحي ومؤمل الحياة، والتحكم في الخصوبة مع تقليص الفوارق بين الجهات، وتواصل انتشار التعليم، وتحسين وضع المرأة وتمكينها، وإعداد دراسات وبحوث وإنتاج المعرفة، وإنشاء مؤسسات تنفيذ ومتابعة وتقييم، وتطوير برامج ومؤسسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. أما التحديات، فتشمل التالي: استمرار ارتفاع معدلات الفقر وزيادة الفوارق بين الجهات والفئات، والإخفاق في تحقيق التنمية للجميع، وغياب العدالة الاجتماعية، وتواصل العنف والتمييز ضد المرأة في التعليم والتشغيل ومجالات أخرى، ومحدودية استثمار المعرفة المتعلقة بالقضايا السكانية والتنسيق بين المؤسسات ومشاركة المجتمع المدني، وارتفاع البطالة بين الشباب وعدم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية.

5. كما تطرق العرض إلى موضوع التحول الديمغرافي في تونس وعدم استثمار هذه الفرصة وما توفره من ظروف ملائمة للتنمية من خلال خلق البيئة المؤاتية، كخلق الفرص للاستفادة من الموارد البشرية المتاحة، وتأهيل الاقتصاد واعتماد منوال تنموي يكرّس العدالة في توزيع الثروة ويعمل على الحد من التهميش والفوارق بين جميع الجهات والفئات، وتكريس الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والمساءلة وعلى الوفاء بالالتزامات وتأمين الحقوق للجميع. وقدَّم السيد عبد الناظر لمحة عامة عن الوضع الديمغرافي في تونس وعن التوقعات السكانية من خلال عرض البيانات والتوقعات حول المؤشرات السكانية الرئيسية، بما في ذلك النمو السكاني، وتوزيع السكان، والوفيات، والولادات والخصوبة، والتركيبة العمرية للسكان، مع تسليط الضوء على الفوارق القائمة على مستوى المناطق.

6. كذلك أشار إلى عناصر القوَّة وعناصر الضعف في القدرات وآليات العمل السكاني. وتكمن عناصر القوَّة في الإرادة السياسية التي توفرت على مدى السنوات الخمسين الماضية، والتشريع المتعلِّق بقضايا السكان، وتوفُّر الخبرات والكفاءات، وكذلك البيانات والمعطيات، وتطوير منظومة البيانات والإحصاءات التنموية والسكانية، ومشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسة السكانية. أمَّا عناصر الضعف، فتشمل غياب رؤية سكانية واضحة ومحددة لتوجيه السياسات والخيارات السكانية في المرحلة الحالية، وغياب هيكل مؤسسي مركزي للتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الاتجاهات الوطنية في قضايا السكان ولضمان إدماج البعد السكاني في الخطط والاستراتيجيات القطاعية، وتواضع مشاركة المجتمع المدني، وضعف الشراكة والتكامل بين المؤسسات المعنية بالشأن السكاني والجامعات، والاستفادة المتواضعة من المعرفة المنتجة في هذا المجال، وغياب برنامج بحثي حول القضايا السكانية يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كل هذا يحد من قدرات وفاعلية المؤسسات التي تُعنى بالشأن السكاني ومن نوعية مخرجاتها.

7. وأشار السيد عبد الناضر إلى ضعف إدماج البعد السكاني في سياسات واستراتيجيات التنمية، إذ أنها اقتصرت غالباً على سرد للوضع الديمغرافي القائم وتضمنت أحياناً توقعات لبعض المؤشرات الديمغرافية. كما أشار إلى ضعف إدماج بُعد النوع الاجتماعي في التخطيط. وعرض بعض الأولويات التي خلصت إليها الدراسة، بما في ذلك تحديد الرؤية الوطنية الرسمية السكانية، ومعالجة الفوارق بين الفئات السكانية وبين المناطق، ومعالجة قضايا الشباب وخاصة البطالة وتوفير فرص المشاركة الحقيقيّة، ومعالجة الظواهر الاجتماعية المنتهكة للحقوق وخاصة الفقر والبطالة، ووضع منوال تنموي يؤمن الرّفاه والعدالة الاجتماعية ويقضي على التمييز والتهميش، والتكريس الفاعل لممارسة الحقوق الإنجابية من طرف الجميع، ووضع سياسة متكاملة للهجرة الخارجية مبنية على رؤية واضحة مع إحداث المؤسسات والآليات لتفعيل هذه السياسة. وختم

السيد عبد الناضر بتقديم مجموعتين من التوصيات، المجموعة الأولى تتمحور حول السياسة السكانية في تونس والثانية خاصة بتعزيز قدرات المؤسسات والمجتمع المدني والموارد البشرية في مجال السكان والتنمية.

8. قدّمت السيدة فاطمة بو حامد، رئيس مصلحة مكلفة بملف الصحة، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، عرضاً بعنوان "البعد السكاني في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020: النظرة القطاعية". تناول العرض المحورين التاليين: الواقع التنموي وربطه بالقضايا السكانية، والبعد السكاني في الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020. تمَّ التركيز في المحور الأول على الإصلاحات والإنجازات التنموية المحققة في مجالات التربية والثقافة، والخدمات الاجتماعية والاقتصاد. كما تمَّ عرض الواقع الديمغرافي وإشكاليات الواقع التنموي الحالي بالاستناد إلى عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مع تسليط الضوء على ضعف مؤشر التنمية البشرية وارتفاع نسبة الفقر، والتنمية غير المتوازنة بين المناطق، وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا، إضافة إلى مؤشرات خاصة بالتعليم والصحة. خلص المحور الأول إلى عرض الضغوطات والتحديات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن يتم التعامل معها ومواجهتها لإحداث التغيير الإيجابي اللازم وتحقيق التنمية. ومن ثم تمَّ استعراض خصائص المخطط الخماسي 2016-2020 وركائزه الأساسية وأهدافه العامة في المحور الثاني، مع التركيز على الأولويات والإصلاحات اللازمة كما جاءت في المخطط في المجال الاقتصادي، والمجال التربوي والثقافي، والمجال الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي. كما تطرق العرض إلى الأولويات المدرجة في مجال تحقيق طموح الجهات المختلفة ومجال الاقتصاد الأخضر وضمان التنمية المستدامة. وخلص المحور الثاني إلى تقديم الروابط بين المحاور ذات البعد السكاني في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9. وقدمت السيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا، عرضاً يلخص نتائج وتوصيات ورشة العمل الوطنية الأولى حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، (تونس، 6 و7 أيلول / سبتمبر 2016) والتي شاركت فيها المؤسسات الحكومية بشكل رئيسي. وتضمن العرض أبرز نقاط النقاش وهي: غياب رؤية سكانية واضحة تكون أساساً لوضع سياسة سكانية تؤطر جميع جهود التنمية على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاعتماد على المؤشرات والمعطيات على المستوى الكلي والوطني دون تفصيلها بحسب الجهات والفئات المختلفة، والضعف في استخدام البيانات والمعلومات المتوفرة للقيام بتحليل معمق، وتوفر البيانات لكن في بعض الأحيان عدم اتاحتها واستغلالها بالقدر الممكن، وفقدان دورية المسوحات السكانية والحاجة إلى تحيينها، والحاجة إلى بعض المسوحات المختصة المتعلقة بالتحديات المستجدة، أهمية إعادة إحياء المجلس الأعلى للسكان، والتأسيس لمرحلة جديدة مبنية على الوضع الديمغرافي الحالي، مرحلة ما بعد التضخم الشبابي، تسمح باستغلال الفرصة التي ما زالت متاحة وتبني على الدروس المستخلصة، والتأكيد على أهمية دور الجامعات والأكاديميا لمساندة الهيئات الحكومية، وكذلك على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني المختص وتكوين قدراتهم في مجالات السكان والتنمية وبيان الآليات لإشراك هذه المؤسسات.

10. وعرضت السيدة عرجا التوصية الختامية لورشة العمل الأولى ومفادها ضرورة صياغة رؤية لسياسة سكانية شاملة ومستدامة، يبدأ العمل عليها فوراً، وتدعم جميع المكاسب المحققة. وينبغي أن تؤكد هذه الرؤية على ضرورة ضمان حقوق الصحة الإنجابية والجنسية لكافة الفئات السكانية، وترتكز على تحديات الواقع وخصائص واحتياجات الفئات السكانية، وأن تكون مدمجة بمعنى أنها تأخذ الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما ينبغي أن تندرج في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن يوكل إلى جهة حكومية التنسيق الأفقي المتعلق بها.

11. أثنى المشاركون على العروض وتناول النقاش بشقه الأول نتائج وتوصيات ورشة العمل الأولى. كما ركز على القضايا السكانية ذات الأولوية من وجهة نظر المجتمع المدني والتي يمكن العمل عليها في إطار المشروع الذي يتم تنفيذه. وأكد المجتمع المدني على اهتمامه بجميع القضايا التي تمَّ طرحها. ومن أبرز القضايا التي تمَّ التشديد على أهميتها قضايا الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية والتي لا يتم إعطاءها الاهتمام الذي تستحقه، وقضايا الشباب وخاصةً فيما يتعلَّق بحقوقهم الجنسية والإنجابية، وإشراك الشباب عن طريق المنظمات الشبابية والتشبيك ما بين المنظمات، وانخفاض الجودة في التعليم والتثقيف الجنسي، وغياب استراتيجية واضحة تتناول حقوق الأقليات كالأمهات غير المتزوجات والأشخاص مثليي الجنس، والمهاجرين، الخ...، والتعمق في بحث التغيرات السلوكية في جميع القطاعات، وإيلاء الاهتمام لمسألة الحقوق. كما تمت الإشارة إلى أهمية معالجة النقص في المعرفة حول قضايا السكان والسياسات والاستراتيجيات الوطنية بين منظمات المجتمع المدني وتعزيز التواصل مع هذه المنظمات.

12. وقدَّم المشاركون بعض الملاحظات حول توصيات الورشة الأولى. فشددوا على أهمية تطوُّر العلاقة بين الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ومنظمات المجتمع المدني لتتلاءم مع التغيرات الكبيرة التي حدثت في المجتمع التونسي. وشددوا أيضاً على أهمية تطوُّر طريقة تقديم خدمات الصحة الإنجابية من الناحية الكمية والنوعية ومن ناحية المضمون بهدف المواءمة بين العرض والطلب على هذه الخدمات. وأكدوا على أهمية وضرورة هذا التطوير وعلى أنه لا يتطلب صياغة رؤية جديدة للسياسات السكانية. فالرؤية موجودة وواضحة وترتكز على ثلاثة فصول من الدستور هم الفصل 6، و46 وفصل الصحة. وبالتالي، يجب تفعيل هذه الرؤية من ناحية حقوقية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات وحق الأفراد من جميع الفئات الاجتماعية للوصول إلى جميع أنواع الخدمات بحسب حاجتها. فإنّ الأولوية في القضايا السكانية في السنوات الخمس القادمة هي قضايا الحقوق. كما أكد المشاركون على ضرورة الاستعانة بخبرات منظمات المجتمع المدني وإشراكها، وعلى أهمية أن تخلق هذه المنظمات حزام لدعم قضايا الحقوق وأن تلعب دور المراقب لضمان تطبيق هذه الحقوق في المجتمعات المحلية وعلى جميع الأصعدة.

13. كما تناول النقاش بشقه الثاني الأسباب التي أدَّت إلى عدم تجاوب منظمات المجتمع المدني مع القضايا السكانية وتصورها لدورها في هذا المجال وكيفية تفعيل إشراكها في المرحلة القادمة. ومن الأسباب التي قُدمت لتفسير ضعف تجاوب منظمات المجتمع المدني للمشاركة في ورشات العمل الوطنية طبيعة عمل هذه المنظمات فهي متخصصة، ولاستقطابها يجب أن يتم التعاطي معها على هذا الأساس. هنالك إشكالية أخرى ذات صلة تتعلق بمنوال التنمية الذي يركز على القطاعات بحيث لا يوجد وثيقة حول السياسة السكانية وإنما هناك وثائق قطاعية حول التعليم، الطفولة، المرأة، إلخ.... على الأرجح، هذا ما حال دون تجاوب هذه المنظمات بشكلٍ وافٍ مع دعوة المشاركة في ورشات العمل. وتمَّ تسليط الضوء على نقص التعاون الحقيقي بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وذُكر أن ثقة المجتمع المدني حالياً بالسياسات والبرامج السكانية التي تضعها الدولة ضعيفة وذلك لضعف أو انعدام تطبيقها ضمن الحقوق المعطاة في الدستور. كذلك تمت الإشارة إلى أنه قد يكون هناك نقص في المعرفة من طرف منظمات المجتمع المدني عن ماهية القضايا السكانية وعدم وضوح مفهوم السياسات السكانية وما تتضمنه. بنظر هذه المنظمات، تتمحور السياسات السكانية حول الخصائص الكمية من دون التركيز على الخصائص النوعية التي تهمه ويركز عمله عليها. لذلك من الضروري التركيز على كيفية تحويل ما هو كمي إلى ما هو نوعي للنجاح في كسب اهتمام منظمات المجتمع المدني.

14. وتتطرق النقاش إلى دور منظمات المجتمع المدني في مقاربة ومعالجة القضايا السكانية وكيفية تفعيل إشراكها في المرحلة القادمة. وتمَّ التأكيد على أهمية أن يمارس المجتمع المدني دوره كمبادر، وأن يعمل على ضمان الحقوق والحريات الفردية بالاستناد إلى الدستور وألا يفتح المجال لتأويله، وأن يشكل حزام لحماية هذه الحقوق بما فيها الحقوق الإنجابية في ظل التململ السائد فيما يخص كونية منظومة حقوق الإنسان. إن هذا الحزام من المنظمات غير الحكومية موجود ويجب البناء عليه وتعزيز قدراته على العمل بشكل متناسق ومتكامل وعلى مقاربة ومعالجة القضايا السكانية من منظور حقوقي. فتجربة تشكيل ائتلاف من المنظمات غير الحكومية للعمل معًا على التأييد والترويج لقضية محددة ليست بجديدة، وهناك العديد من التجارب التي يمكن أن يُحتذى بها. كما تمَّ التأكيد على أهمية العمل مع وسائل الإعلام لمناصرة وتسليط الضوء على قضايا سكانية مختارة بشكل متناسق ومتكامل.

باء- الجلسة الثانية

15. هدفت الجلسة الثانية إلى تبادل بعض التجارب التي تنطوي على تعاون مباشر بين منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية أو على ائتلاف من المنظمات غير الحكومية التي يتم تشكيلها للدفاع عن قضية محددة بهدف التأثير على الحكومة وتغيير موقفها من هذه القضية استجابةً لتوصيات هذه المنظمات، وذلك للاستفادة من هذه التجارب وبحث إمكانية البناء عليها. كما استمر النقاش حول دور المنظمات غير الحكومية في مقاربة القضايا السكانية وكيفية تفعيل هذا الدور وتعزيز المشاركة. وتمَّ التطرُّق إلى الخطوات التي سَتَلي ورشة العمل هذه.

16. قدمت ممثلة عن جمعية توحيدة بن شيخ تجربتين عن التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. التجربة الأولى تعود إلى عام 2014، ومفادها تطوير وثيقة الدعم للحقوق الجنسية والإنجابية تستهدف المؤسسات الحكومية، وذلك بهدف الدفاع عن رؤية وأهداف ترتكز على الحقوق وتحديد موقف تونس من هذا الموضوع. وقد وضعت وثيقة الدعم بالتعاون بين المؤسسات الحكومية وائتلاف من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة والحقوق الإنجابية والحقوق الجنسية. ومن ثم قامت بعدة خطوات للتأثير على موقف الدولة. وكانت النتيجة الأهم هو أنَّ وزارة الصحة ومجلس الوزراء استجابوا للتوصيات الواردة في الوثيقة، ودافعوا إلى حد كبير عنها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 2014. وبالتالي، كانت هذه التجربة إيجابية للغاية إذ سمحت بإشراك المجتمع المدني في تطوير وثيقة الدعم والتفكير في موضوع الحقوق الجنسية والإنجابية. كما أنها أتاحت الفرصة لإقامة شراكة، حتى ولو آنية، بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، ونجحت إلى حد ما في تعديل موقف الدولة التونسية على الصعيد الدولي.

17. أما التجربة الثانية لجمعية توحيدة بن شيخ فتتمثل بشراكة بينها وبين الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في عدد من الأنشطة لدعم موضوع الإجهاض ونشر المعلومات عنه، بما في ذلك الحصول على خدمات الإجهاض. فمن خلال هذه الشراكة، تمَّ الإعداد لندوات، إحداها دولية، سمحت بإشراك المجتمع المدني في النقاش حول حق الإجهاض. والبحث جارٍ الآن في إمكانية التعاون في تطوير وتقديم برنامج تدريبي لمقدمي الخدمة الصحية يهدف الى تعزيز قدراتهم في تقديم المشورة والخدمات في مسائل الإجهاض.

18. وقدمت ممثلة عن الجمعية التونسية للصحة الإنجابية (ATSR) تجربة الجمعية فيما يتعلق بمشروع أهداف التنمية المستدامة الذي استمر لفترة سنتين. وعمِلت على إعداد وثيقة دعم لبلورة موقف المجتمع المدني من قضية الحقوق الجنسية والإنجابية قُدِّمت لوزير الصحة. وقد ساهمت هذه الوثيقة في تعزيز المعرفة، كما ساعدت، بالإضافة الى الجهود التي بذلتها جمعيات أخرى، على تغير خطاب الوزير في الأمم المتحدة فيما

يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية. وتحدثت عن الخطوة القادمة والتي تهدف إلى تطوير مشروع على مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني لدعم الحكومة في خلق آلية للمتابعة والتقييم.

19. وتحدثت أيضاً عن التجربة في الإعداد للاستعراض الدوري الشامل والذي سيعقد في أيار/مايو 2017، حيث تقوم الحكومة بإعداد تقرير إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان في البلاد. وتم تشكيل ائتلاف من بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية والصحة الإنجابية للتحضير لتقرير الظل. وحضَّر الائتلاف مجموعة من التوصيات، كما دعا إلى ورشة عمل جمعت عدة ائتلافات غير حكومية تعمل على نفس الموضوع بهدف توحيد التوصيات المعنية بالحقوق الجنسية والإنجابية والصحة الإنجابية. وخلُص إلى 48 توصية قُدمت الى اللجنة الوطنية لصياغة التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل لأخذها بعين الاعتبار في إعداد هذا التقرير. كما دخل بشراكة مع وزارة حقوق الإنسان. وأكدت أنه ينبغي على المجتمع المدني أن ينظم نفسه لمتابعة تنفيذ التوصيات التي سوف تنبثق عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة. وسلَّطت الضوء على مسألة ضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يؤدي إلى ازدواجية الجهود.

20. ركز النقاش على كيفية البناء على هذه التجارب. وتم التأكيد على ضرورة تشكيل ائتلاف من المنظمات غير الحكومية لتعزيز دور المجتمع المدني في العمل على قضايا السكان. وتناول المجتمعون المقاربة التي ينبغي اعتمادها. فشددوا على ضرورة احترام تخصصية المنظمات غير الحكومية لاسيما أن نهج السياسات السكانية هو متعدد القطاعات، وعلى إعادة تقسيم السياسات السكانية إلى مجموعة من القضايا والتوافق على العمل على القضايا الأكثر إلحاحاً كمسألة الإجهاض، والعنف ضد المرأة، والحقوق الإنجابية. وأشاروا إلى ضرورة الربط بين القضايا المختارة من خلال وضع إطار استراتيجي يساعد ائتلاف المنظمات غير الحكومية على العمل بتماسك وثبات من أجل تحقيق الهدف الرئيسي الطويل الأجل لهذا الإطار، وكذلك صياغة خطة عمل بحيث تعمل المنظمات على تنفيذ الأنشطة المدرجة بحسب تخصصها، والتي تنتهي بإعداد وثيقة دعم تُقدَّم إلى الجهة الحكومية المعنية حول المسألة التي تمَّ العمل عليها للتأثير على السياسات السكانية ذات الصلة. وأكد الحضور على أن مقاربة السياسات السكانية كمجموعة من القضايا ستساعد على تحفيز مشاركة المنظمات غير الحكومية. كما أكد على ضرورة العمل على بناء قدرات هذه المنظمات على التخطيط الاستراتيجي وتعزيز معرفتهم بقضايا السكان وخطط واستراتيجيات التنمية المتاحة. وأعاد التأكيد على دور المجتمع المدني كمبادر ومدافع عن الحقوق.

21. فالقضية هي بامتياز قضية حقوق. إن المجتمع المدني خائف على المكتسبات ويريد المحافظة عليها والدفاع عنها. فقد أعطى الدستور التونسي الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وهي تُكَرَّس وتُطَبَّق من خلال صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات. وعلى المجتمع المدني أن يتطرَّق إلى الشوائب في عملية الصياغة والتنفيذ ويسلِّط الضوء عليها ويعمل على معالجتها بالاستناد إلى الدستور. فقد تَرجمت الحكومة رؤيتها في الخطة الخمسية للوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 والتي تمَّ عرضها خلال الجلسة الأولى من الورشة وتعكس الأولويات الرئيسية وهي قضايا الشباب والتعليم والبطالة والصحة. ودور المجتمع المدني هو الضغط والعمل لإحداث التغيير اللازم والمطلوب لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم وجودة التعليم، وتوفير فرص العمل اللائق وخدمات الرعاية الصحة الجيدة، وضمان الحصول على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، إلخ، أي المطالبة بالحقوق لفئات المجتمع المختلفة. وكذلك مساندة القوانين والمشاريع والإجراءات إذا كانت تتماشى مع الحقوق المُناطة بالدستور وحاجات الإنسان التونسي.

22. وتمَّت الإشارة إلى أن عمل المنظمات غير الحكومية الآن ينطوي على التحضير لتشكيل ائتلاف، ومناقشة مضمون السياسة السكانية ومحتوى البرامج الصحية وبرامج الصحة الإنجابية والربط بينها، واختيار القضايا التي سيتم العمل عليها. ومن ثُمَّ وضع إطار استراتيجي مع هدف طويل الأمد، وخطة عمل لتنفيذه تحدد بشكل واضح الإنجازات المتوقعة في الأجل القصير والمتوسط والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني حول قضايا السكان، وتتضمن آليات للمتابعة والمحاسبة.

23. في نهاية الجلسة، شكرت السيدة عرجا جميع المشاركين في ورشة العمل على النقاش الثري وأثنت على أهمية النقاط التي تمَّ التطرق إليها. وأطلعت المشاركين على الخطوات التالية للمشروع ومفادها أنه سوف يتم مواصلة مناقشة قضايا السكان ذات الأولوية في تونس مع فريق من الخبراء الذي يعمل على قضايا السكان. وفي ضوء ذلك واستناداً إلى نتائج ورشتي العمل الأولى والثانية، يتم تحديد المنحى الذي سوف يأخذه المشروع والقضايا التي ينبغي التركيز عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية المتبقية لتنفيذه. وأكدت على دور المجتمع المدني كشريك أساسي في تنفيذ هذا المشروع وعلى أهمية الاجتماعات التي عُقدت حتى الآن إذ أنها مهدت الطريق لحوارٍ مركزٍ في هذا الإطار.

جيم- مُلَخَّص النقاشات، والتوصيات والخطوات اللاحقة

24. وفيما يلي مُلَخَّص لأبرز النقاط التي جرى طرحها ومناقشتها.

25. المُعَوِّقات الرئيسية لمشاركة المجتمع المدني في ورشات العمل حيث تكمُن في ضعف ثقته بالسياسات ومنفذيها، وضعف معرفته بماهية ومكونات السياسة السكانية، واعتماد مقاربة قطاعية (متخصصة) في معالجة القضايا السكانية كالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، إلخ، وقضايا أخرى ذات الأهمية للفئات السكانية المختلفة تتماشى والتشريعات الوطنية.

26. عدم الحاجة لصياغة رؤية جديدة للسكان، فهذه الرؤية واضحة في الدستور التونسي الذي يرتكز على كونية حقوق الإنسان. ولكن تكمن المشكلة في التنفيذ. وبالتالي، يجب بذل الجهود من أجل سد الفجوة بين التشريع والتطبيق. وهنا أهمية دور المجتمع المدني كمبادر ومدافع عن الحقوق والقضايا ذات الأهمية للسكان. وهو أيضاً يلعب دور المساند للقوانين والمشاريع والإجراءات الحكومية التي تخدم حقوق الإنسان.

27. ضرورة مقاربة قضايا السكان من منظور حقوقي.

28. ضرورة المحافظة على المكتسبات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الإنجابية.

29. تعزيز التحالف والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني بحسب القضايا التي يتم الدفاع عنها واستخلاص الدروس المستفادة من بعض التجارب التي جمعت هذه المنظمات والبناء عليها لتمكينها من التكاتف وتظافر الجهود في معالجة القضايا السكانية.

30. ضرورة مقاربة قضايا السكان كمجموعة من القضايا، فبعد مناقشة مضمون السياسات التي تُعنى بالسكان والربط بينها، يتم اختيار القضايا التي سيتم التركيز عليها. بالإضافة إلى تركيز الجهود وتعزيز تحقيق النتائج، هذا من شأنه أيضاً أن يساعد على تحفيز مشاركة المنظمات غير الحكومية.

31. أهمية إعداد إطار استراتيجي وخطة عمل لتنفيذه تحدد النتائج المتوقع تحقيقها والأنشطة اللازمة، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى بناء المعرفة والقدرات حول قضايا السكان، وتتضمن آليات للمتابعة والمحاسبة، وتُضافر جهود الجمعيات المختلفة بحسب القضايا المطروحة.

32. التأكيد على دور المجتمع المدني كشريك أساسي في تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية".

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- تاريخ ومكان الاجتماع

33. عقدت ورشة العمل الوطنية حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الأسس لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية" في فندق بيلفيدير فراتي في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2016.

باء- الجلسة الافتتاحية

34. رحَّب كلٌّ من السيد رضا قطعة، رئيس مدير عام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، والسيدة ليلى جودان، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس، والسيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا بالمشاركين، معربين عن أملهم في أن تساهم النقاشات في اختيار القضايا السكانية ذات الأولوية الوطنية التي سيتم التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى البحث في دور المجتمع المدني ومدى اهتمامه بالقضايا السكانية ومشاركته في وضع السياسات السكانية ورصد وتقييم تنفيذها وكيفية تفعيل هذا الدور.

35. تطرَّق السيد رضا قطعة في كلمته إلى التحديات الصعبة والجديدة التي تواجه تونس بعد الثورة على أثر تحولات اجتماعية واقتصادية وديمغرافية كثيرة عاشها المجتمع التونسي أثناء العقود الماضية. وذكر الإنجازات التي تحققت منذ أن بدأ برنامج تنظيم الأسرة منذ عام 1966 بحيث وصلت تونس إلى نتائج ومؤشرات ديمغرافية هامة جداً. وهذا كان بمشاركة العديد من الأطراف، بما فيها منظمات المجتمع المدني التي كان لها دور فعال، سيما الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والجمعية التونسية للتنظيم العائلي (تغير الاسم إلى الجمعية التونسية للصحة الإنجابية) الذين قاموا بدور كبير في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتغيير العقليات والمواقف والسلوكيات، خاصة السلوك الإنجابي. وألقى الضوء على عدم استفادة المجال السكاني كثيراً من الزيادة الكبيرة في عدد منظمات المجتمع المدني في تونس بعد الثورة، وذلك لتَوجُه العديد منها إلى مجالات أخرى.

36. كما شدَّد السيد قطعة على أن السياسة السكانية ليست فقط التنظيم العائلي ولا تنظيم الأسرة أو المؤشرات الديمغرافية وإنَّما تشمل العديد من العوامل والتحديات. وركز على أهمية أخذ السياسة التنموية لتونس بعين الاعتبار عند تناول السياسة السكانية، وهي ذو رؤية شمولية وتتضمَّن العديد من المواضيع التي تهم منظمات المجتمع المدني كالحد من الفوارق بين الجهات المختلفة، وقضايا الشباب، والفقر والبطالة، والنزوح من الأرياف، والهجرة. وتمنى أن يتم تكوين نوع من شبكة من هذه المنظمات في نهاية الورشة تشكل مُنطلق للعمل كفريق في مجال السياسة السكانية ويكون لديها دور فعَّال على أرض الواقع.

37. ألقت السيدة ليلى جودان الضوء على أهمية إشراك المجتمع المدني في تحديد الأولويات السكانية وعلى أهمية أن يكون له دورًا نشطًا في التفكير السياسي والحوار السياسي والتعبئة. وتناولت موضوع المشاركة الضعيفة لمنظمات المجتمع المدني في ورشات العمل وضرورة معرفة أسبابها ومعالجتها. وأكدت على أن هذا اللقاء سيشكِّل بداية لتواصل مستمر بمنظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز دورها وإشراكها في الحوار السياسي حول القضايا السكانية، مما يساعد على ضمان إدماج نهج قائم على الحقوق في صياغة السياسات ومعالجة القضايا السكانية. وأعربت عن أملها في أن تسهم المناقشات في توضيح المفاهيم الغامضة لمنظمات المجتمع المدني، وتساعد على تعزيز الاتصال والتنسيق المستمر مع هذه المنظمات.

38. قدمت السيدة ربى عرجا لمحة عن المشروع الذي تندرج في إطاره هذه الورشة. فذكرت أنه يتم تنفيذه في خمس دول عربية هي الأردن، ولبنان، والسودان، والمغرب، بالإضافة إلى تونس، وأنه يستجيب لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لأن الهدف هو أن نصل إلى تنمية لا تستثني أحداً من الفئات السكانية. وشدَّدَت على وجود إرادة راسخة على إشراك المجتمع المدني، لأنَّ المشروع الذي تنفذه الإسكوا هدفه الأساسي هو بناء القدرات الوطنية، بما فيها قدرات المؤسسات الحكومية والغير الحكومية، بالاستناد إلى نهج تشاركي في مقاربة القضايا السكانية والوصول إلى سياسات سكانية تؤمِّن الرفاه لجميع السكان. ومن هنا كان الإصرار على عقد ورشة العمل الثانية التي تستهدف منظمات المجتمع المدني. وأملت أن يتناول النقاش بشكل واضح وصريح أسباب انخفاض مشاركة منظمات المجتمع المدني بحيث يكون هناك فهم أعمق لهذه الأسباب لمعالجتها بالشكل المناسب. هذا لأنَّ القضايا السكانية المطروحة اليوم في تونس كثيرة ومن المهم جداً القيام بحوار وطني بَنَّاء بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع الوطني يؤدي إلى اختيار القضايا السكانية ذات الأهمية الوطنية الكبرى من أجل التركيز عليها ومناقشتها بشكل معمَّق.

39. كذلك قدمت السيدة عرجا عرضاً حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هدف إلى وضع ورشة العمل الوطنية في إطار أوسع إذ أضاء على أهمية هذه الخطة كإطار عمل للسنوات المقبلة وعلى ضرورة تضافر الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها بحلول 2030. وأَبرز العرض كيف أن الأولويات المطروحة من خلال ورشة العمل تقع في صلب أهداف الخطة وغاياتها. في عرضٍ ثانٍ، تناولت السيدة عرجا المشروع الإقليمي بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية" الذي تنفذه الإسكوا حالياً، حيث شرحت الخلفية التي أُستند إليها المشروع والمتمثلة بنتائج مراجعة خطة عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية 1994 بعد انصرام عشرين عاماً على تبنيه. أظهرت هذه النتائج أن الدول العربية ما زالت تعاني من فجوات عديدة أهمها يتعلق بالتمويل وبضعف إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صوغ السياسات وذلك على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تتعلق بقضايا السكان والتنمية.

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

السيدة زينب صيداني

هاتف: 216-51780904
بريد إلكتروني: zeinabsaidani@yahoo.fr

السيد رحيم الرزقي
متصرف مستشار
خليوي: 216-97065879
بريد إلكتروني: rezqui2@yahoo.fr

السيد محسن حسان
مدير إدارة الاتصال
هاتف: 216-98963502
بريد إلكتروني: adlenoudai2022@yahoo.fr

السيدة فتحية مسعود
كاتبة مدير
مركز التوثيق
هاتف: 216-25324052
بريد إلكتروني: messaoudfethia66@gmail.com

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

السيد شكري بن يحيى

هاتف: 216-71282383
خليوي: 216-21227374
بريد إلكتروني: benyehia@unfpa.org

جيم- الوزارات والمؤسسات الحكومية

السيدة فاطمة بو حامد
رئيس مصلحة إدارة مركز بيت
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
هاتف: 216-71240133
خليوي: 216-97199519
بريد إلكتروني:
fatma.bouhamed@mdici.gov.tn
fatmabouhamed@yahoo.fr

السيدة أمل فيوني
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
هاتف: 216-94229205
بريد إلكتروني: amel.feyoni@yahoo.fr

دال- منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

السيدة إرزاق كينيتك
المدير التنفيذي
الجمعية التونسية للصحة (ATSR)
خليوي: 216-98233025
بريد إلكتروني: director@atsrtn.org

السيدة سلمى هاجري
رئيس رابطة الشيخ بن توحيدة
خليوي: 216-98303111
بريد إلكتروني: selmahajri@gmail.com

السيدة مفيدة ميساوي
الجمعية التونسية للنساء (ATFD)
هاتف: 216-27958158
بريد إلكتروني: mufidamn@aol.com

السيدة سمية بن مسعود
أمل للأسرة والطفل
هاتف: 216-23462023
خليوي: 216-71286372
بريد إلكتروني: semiamassoudi@yahoo.fr

السيدة هادية بلحاج

وكالة التسويق الرقمي (ACCES)
خليوي: 216-23510358
بريد إلكتروني: Bbelhadjh@hotmail.com

السيد محمد المانسي
طبيب
جمعية الهلال الأحمر
هاتف: 216-98417075
خليوي: 216-9817075
بريد إلكتروني:
mmensi_mmohamed@yhahoo.fr

السيد محمد كتاتا
نحن منظمة الشباب
هاتف: 216-52941341
بريد إلكتروني: medketata@weyouthorganization.org

هاء- مستشارين وخبراء

السيد أحمد عبد الناظر
خبير في قضايا السكان والتنمية
13 نهج عمر الخيام، 2083 حي الغزالة، أريانة
هاتف: 216-25733558
خليوي: 216-98338595
بريد إلكتروني: ahmed.abddennadher@gmail.com

السيدة شعاع الدسوقي
مستشار
جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
خليوي: 201-092530855
بريد إلكتروني: pop@poplas.org